

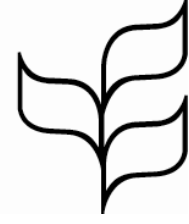


Distr.  
GENERAL

CBD/SBI/3/12  
14 September 2020

ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



### الهيئة الفرعية للتنفيذ

الاجتماع الثالث

يحدد المكان والتاريخ لاحقا

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت\*

### استعراض فعالية العمليات بموجب الاتفاقية وبروتوكولها

منكرة من الأمانة التنفيذية

#### مقدمة

- 1- وفقا لبرنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف، المحدث في المقرر [31/12](#)، من المتوقع أن ينظر مؤتمر الأطراف، في اجتماعه الخامس عشر، في استعراض فعالية العمليات بموجب الاتفاقية وبروتوكولها، من بين أمور أخرى.
- 2- وقرر مؤتمر الأطراف، في اجتماعه الثاني عشر،<sup>1</sup> عقد اجتماعاته العادية المقبلة خلال فترة أسبوعين تشمل اجتماعات الأطراف في بروتوكولي قرطاجنة وناغويا. وقرر أيضا أن يستعرض، في اجتماعيه الرابع عشر والخامس عشر، تجربة عقد الاجتماعات المتزامنة. وبالمثل، اعتمد مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا مقررا<sup>2</sup> بشأن إجراء مثل هذا الاستعراض في اجتماعيه الثالث والرابع. واعتمد مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة مقررا مماثلا لإجراء هذا الاستعراض في اجتماعه العاشر (المقرر [BS-VII/9 A](#)، الفقرة 5).
- 3- واعتمد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، في اجتماعه الثالث عشر، المقرر [26/13](#)، الذي وضع معايير لاستعراض تجربة عقد الاجتماعات المتزامنة في اجتماعيه الرابع عشر والخامس عشر، وطلب إلى الأمانة التنفيذية إعداد استعراض أولي، باستخدام هذه المعايير، لكي تنظر فيه الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الثاني. وقررت الأطراف في بروتوكولي قرطاجنة وناغويا استخدام معايير مماثلة لاستعراض اجتماعاتها في المقررين [CP-VIII/10](#) و [NP-2/12](#) على التوالي.
- 4- وعلى أساس التوصيات الصادرة عن الهيئة الفرعية للتنفيذ، استعرض مؤتمر الأطراف في اجتماعه الرابع عشر، ومؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة في اجتماعه التاسع، ومؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا في اجتماعه الثالث تجربة عقد اجتماعات مؤتمر الأطراف بالتزامن مع اجتماعات الأطراف في بروتوكولي قرطاجنة وناغويا. واستخدمت المعايير المتفق عليها في المقررات [26/13](#) و [CP-8/10](#) و [NP-2/12](#) في إجراء الاستعراض. وطلب إلى الأمانة التنفيذية أن تواصل تطوير الاستعراض الأولي، على أساس الخبرة المكتسبة من عقد الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر

\* CBD/SBI/3/1.

<sup>1</sup> انظر المقرر [27/12](#).

<sup>2</sup> انظر المقرر [NP-1/2](#).

الأطراف بالتزامن مع الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة والاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا، لتتظر فيه الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الثالث.

5- واستجابة لهذه الطلبات، أرسلت إخطارات<sup>3</sup> إلى الأطراف في الاتفاقية وبروتوكولها لدعوها إلى تقديم آرائها بشأن تجربتها في المشاركة في الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف، والاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة والاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا بشأن الحصول وتقاسم المنافع، التي عقدت بالتزامن في شرم الشيخ، مصر، من 17 إلى 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018. وتم جمع الآراء من خلال استبيان منظم على أساس المعايير المحددة في المقررات ذات الصلة المعتمدة سابقا. وبالإضافة إلى ذلك، أُجري استقصاء إلكتروني سمح لجميع المشاركين في الاجتماعات المترامنة لعام 2018 بالمشاركة.<sup>4</sup>

6- وبناء على ذلك، يقدم القسم أولا أدناه تجميعا للردود الواردة من خلال الاستبيان والاستقصاء الإلكتروني، من أجل تيسير استعراض تجربة عقد اجتماعات مؤتمر الأطراف بالتزامن مع مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع في البروتوكولين.

7- ونظرا لأن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تجعل التجمعات الحضرية مستحيلة، شرعت الأمانة، مثل العديد من المنظمات والعمليات الأخرى، في إجراء العديد من اجتماعاتها في بيئة افتراضية. وينطوي هذا الحل على فرص وتحديات خاصة به. ووفقا لذلك، يقدم القسم ثانيا أدناه بعض المعلومات عن هذه الممارسة المتزايدة لعقد الاجتماعات في بيئة افتراضية. ويتم تسليط الضوء على بعض الخبرات والآثار ذات الصلة على إجراءات وفعالية عمليات الاجتماعات الافتراضية.

8- وأخيرا، يشتمل القسم ثالثا على اقتراحات بشأن بعض عناصر توصية بشأن كل من الخبرة المتعلقة بالاجتماعات المترامنة والخبرة في عقد الاجتماعات الافتراضية، لكي تتظر فيها الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الثالث.

## أولا- استعراض الخبرة في عقد اجتماعات الهيئات الرئاسية للاتفاقية والبروتوكولين بالتزامن

### ألف- معلومات عن المجيبين

9- التمس الاستبيان المرسل إلى الأطراف بشأن الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف، والاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة والاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا ردودا 26 طرفا.<sup>5</sup> وقدمت بعض الأطراف بيانات منفصلة عن الاتفاقية وبروتوكولها، ولم يرد جميع المجيبين على جميع الأسئلة أو قدموا تعليقات مكتوبة. وترد تفاصيل الردود الواردة على الاستبيان والاستقصاءات الإلكترونية المتعلقة بمجموعتي الاجتماعات المترامنة<sup>6</sup> في الشكلين 1 و2 أدناه. ويرد مزيد من التحليل في الأقسام اللاحقة من هذه الوثيقة.

<sup>3</sup> صدر الإخطار في 11 ديسمبر/كانون الأول 2018 بموعد نهائي في 29 مارس/آذار 2019.

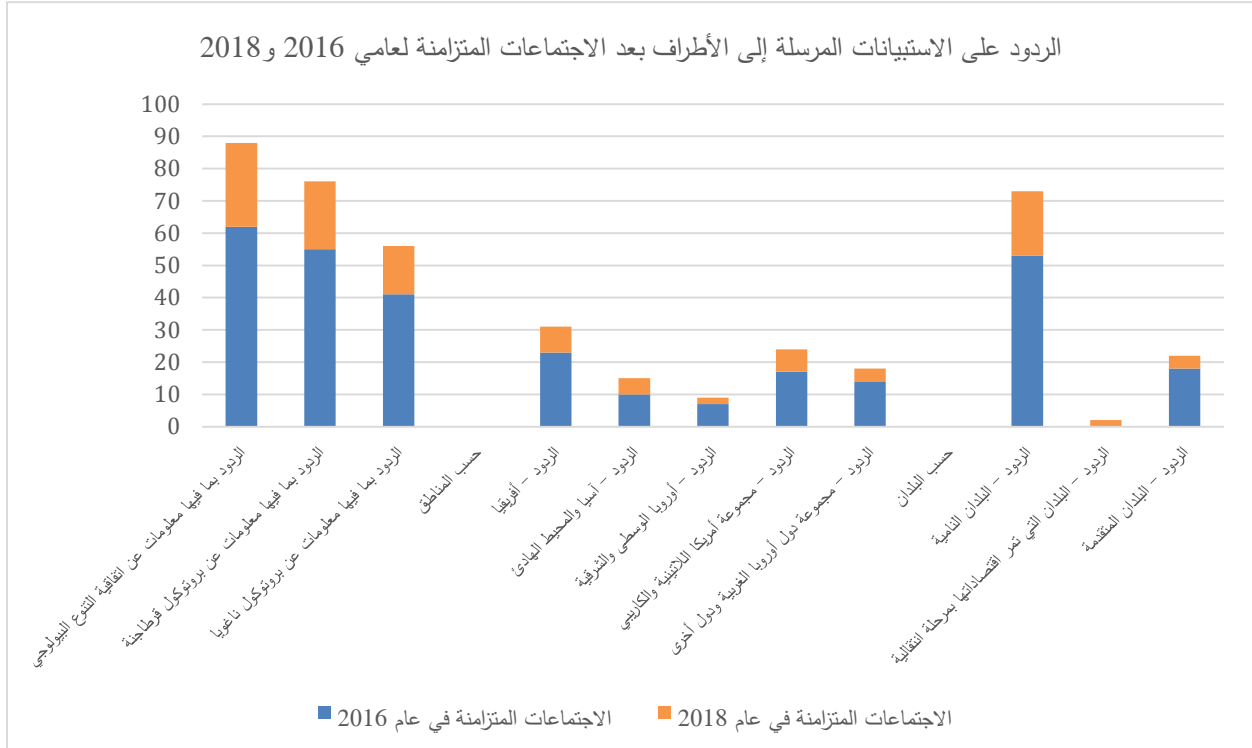
<sup>4</sup> تم توزيع الاستقصاء في 19 فبراير/شباط 2019 وظل مفتوحا حتى 20 أبريل/نيسان 2019. وتم إرسال رسائل تذكيرية لاستكمال الاستقصاء في 18 مارس/آذار 2019 و25 مارس/آذار 2019.

<sup>5</sup> أنتيغوا وبربودا والنمسا وبيلاروس وبنن وبوتان وبوروندي وكوستاريكا وكوت ديفوار وكوبا والجمهورية الدومينيكية وإريتريا وإثيوبيا والاتحاد الأوروبي ودولة الأعضاء وألمانيا والعراق وجامايكا والمكسيك ونيبال ونيوزيلندا ونيجيريا وبولندا ورواندا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وتايلند وتوفالو وزامبيا.

<sup>6</sup> عقد الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف والاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة والاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا في عام 2016، وعقد الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف والاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة والاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا في عام 2018.

## الشكل 1

### عدد المجيبين على الاستبيانات المرسلة إلى الأطراف بعد اجتماعات عامي 2016 و2018 المتزامنة



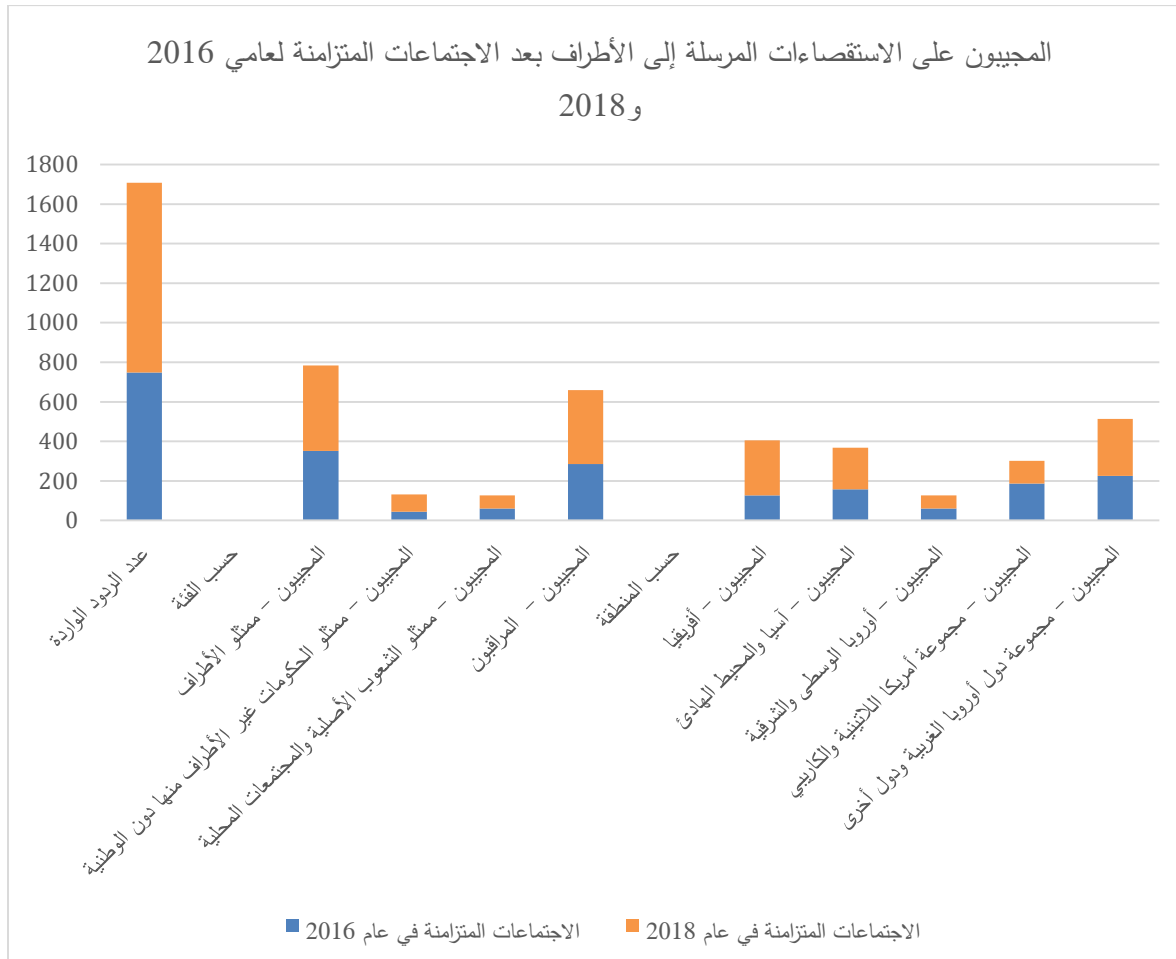
10- ووزع الاستقصاء الإلكتروني المتعلق بالاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف، والاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة والاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا على 2 948 مشاركا.<sup>7</sup> ويمثل هذا ما يقرب من 78 في المائة من جميع المشاركين في الاجتماعات. ولم يجب جميع المجيبين على جميع الأسئلة في الاستقصاء. وترد تفاصيل الردود الواردة فيما يتعلق بمجموعتي الاجتماعات المتزامنة (2016 و2018) في الشكل 2 أدناه ويتم تحليلها بمزيد من التفصيل في الأقسام اللاحقة من هذه الوثيقة.<sup>8</sup>

<sup>7</sup> بالنسبة للاستقصاء، تم جمع عناوين البريد الإلكتروني من قائمة المشاركين المسجلين في الاجتماعات المتزامنة. ونظرا لأن بعض المشاركين لم يقدموا عنوان بريد إلكتروني و/أو سجلوا باستخدام عنوان بريد إلكتروني عام للمؤسسة، لم يكن من الممكن الاتصال بجميع المشاركين المسجلين. ولم يُوزع الاستقصاء على الموظفين الذين يقدمون خدمات الاجتماعات، أو موظفي الأمن التابعين للأمم المتحدة، أو المترجمين الشفويين، أو الموظفين المحليين، أو المتطوعين، أو الأفراد الذين حضروا حدثا معيناً فقط أقيم على هامش المؤتمر.

<sup>8</sup> تم توفير وثيقة تقدم معلومات عن الردود الواردة على الاستقصاء الإلكتروني لمكتب مؤتمر الأطراف في اجتماعه الذي عقد في 16 مارس/آذار 2019.

## الشكل 2

الرد بشأن الاستقصاءات المرسلّة إلى المشاركين في اجتماعات عامي 2016 و2018 المتزامنة

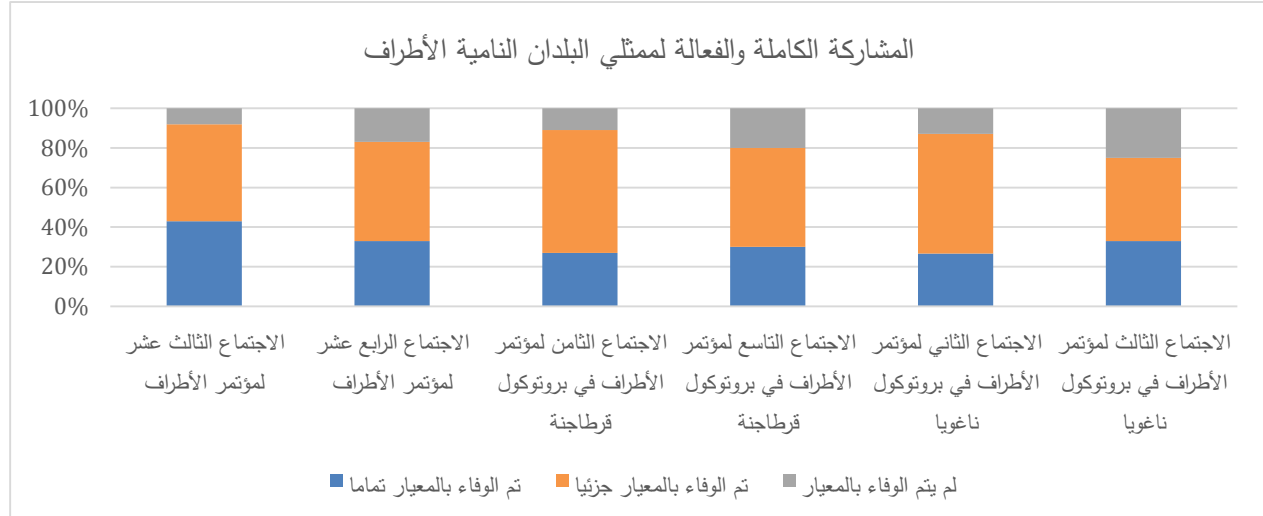


باء - المشاركة الكاملة والفعالة لممثلي البلدان النامية الأطراف

11- يبين الشكل 3 نتائج المعلومات التي تم جمعها من خلال الاستبيان الموزع على الأطراف بشأن المشاركة الكاملة والفعالة لممثلي البلدان النامية الأطراف في الاجتماعات المتزامنة.

### الشكل 3

#### الرد بشأن المعايير المتعلقة بالمشاركة الكاملة والفعالة لممثلي البلدان النامية الأطراف

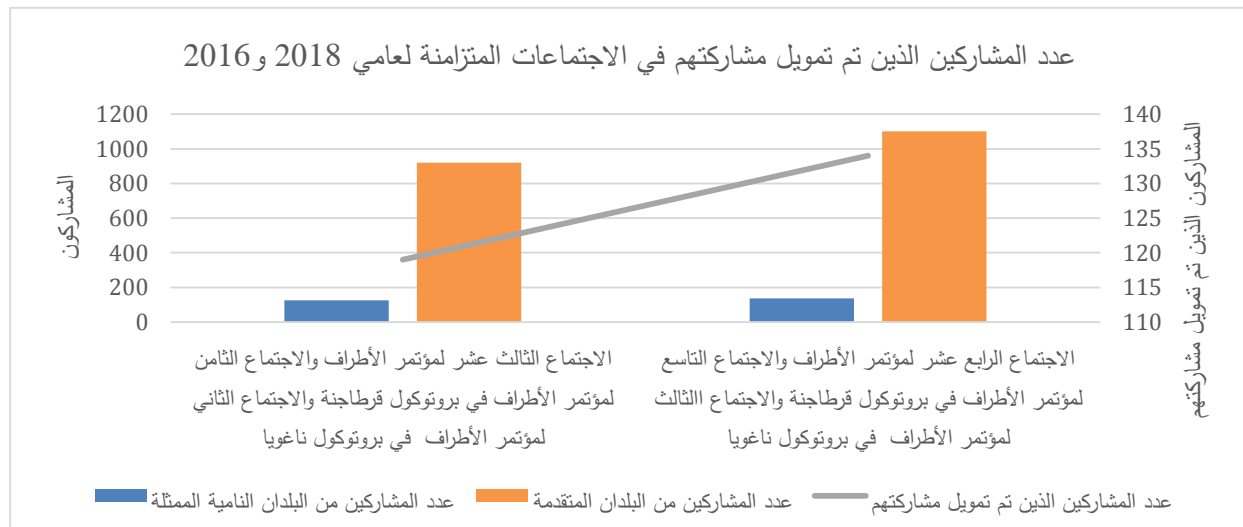


12- وأثارت الأطراف عددا من المسائل في تعليقاتها المكتوبة التي تم التعبير عنها بالمثل في الاستبيان الخاص بالاجتماعات المتزامنة التي عُقدت في عام 2016. ولاحظ العديد من الأطراف أن الاجتماعات المتزامنة جعلت من الصعب على بعض الوفود متابعة الإجراءات، وهو ما يمثل مشكلة خاصة للوفود الصغيرة، ولا سيما من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولاحظ العديد من الأطراف أيضا أن التمويل المحدود المتاح لعدم مشاركة ممثلين من البلدان النامية يمثل إشكالية من حيث المشاركة الكاملة والفعالة للبلدان النامية الأطراف.

13- وقد تباين عدد البلدان النامية الأطراف التي تلقت تمويلا للمشاركة في اجتماعات مؤتمر الأطراف واجتماعات مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكولين من اجتماع لآخر. ويعتمد عدد الأطراف والمشاركين الذين يمكن دعمهم على المساهمات التي تتلقاها الأمانة، ومعدل بدل الإقامة اليومي المطبق وتكاليف السفر بالطائرة. وبالنسبة للاجتماعات المتزامنة التي عُقدت في عام 2016، تم استلام مساهمات بلغ مجموعها 672 000 دولار، وبالنسبة للاجتماعات المتزامنة التي عُقدت في شرم الشيخ في عام 2018، استلمت الأمانة مساهمات بلغ مجموعها 700 000 دولار.

### الشكل 4

#### عدد المشاركين من البلدان النامية وعدد المشاركين الذين تم تمويل مشاركتهم



14- واتبعت الأمانة نفس النهج المتبع في الاجتماعات المتزامنة التي عُقدت في عام 2016، حيث زودت كل بلد مؤهل بما يعادل تذكرة طيران ذهاب وعودة من الدرجة الاقتصادية وما يعادل أسبوعين من بدل الإقامة اليومي لشخص واحد.<sup>9</sup> ويعود الأمر بعد ذلك للطرف ليقرر كيف يرغب في استخدام الأموال. وعلى سبيل المثال، اختارت بعض الأطراف إرسال أحد المشاركين لتغطية المسائل المتعلقة بالاتفاقية وبروتوكولها، بينما اختارت أطراف أخرى تخصيص تكاليف السفر بالطائرة لمشارك واحد وتخصيص بدل الإقامة اليومي لمشارك آخر. وعلاوة على ذلك، كان من الصعب تاريخياً تأمين الأموال لاجتماعات مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة مقارنة باجتماعات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية. وقد أدى عقد الاجتماعات بشكل متزامن إلى تقليل هذا التناقض حيث تم توفير الأموال للاجتماعات المتزامنة بدلاً من اجتماع محدد.

15- وتباين عدد البلدان النامية الأطراف المشاركة في اجتماعات مؤتمر الأطراف بمرور الوقت. فمنذ الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، تباين عدد البلدان النامية الأطراف المشاركة، ما بين 119 (80 في المائة) في الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف إلى 137 (92 في المائة) في الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف،<sup>10</sup> وبلغ متوسط عدد الأطراف 129 طرفاً. وخلال الاجتماعات المتزامنة التي عُقدت في عام 2018، مثلت 137 (92 في المائة) من البلدان الأطراف النامية. وبالإضافة إلى ذلك، تباين عدد المشاركين من البلدان النامية الأطراف. فخلال الاجتماعات المتزامنة التي عُقدت في عام 2018، كان هناك 101 1 مشارك يمثلون البلدان النامية الأطراف. وعموماً، لا يبدو أن عقد الاجتماعات المتزامنة كان له تأثير على عدد البلدان النامية الأطراف أو عدد المشاركين من البلدان النامية الأطراف الذين يحضرون الاجتماعات المتزامنة.

16- وتباينت مشاركة البلدان النامية في اجتماعات مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة بمرور الوقت أيضاً. فقد حضر الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة 104 (72 في المائة) من الأطراف و580 مشاركاً، وحضر الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة 118 طرفاً (85 في المائة) و877 مشاركاً. وعلى سبيل المقارنة، حضر الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة 93 طرفاً (71 في المائة) و321 مشاركاً، وحضر الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة 87 طرفاً (65 في المائة) و316 مشاركاً. ويبدو أن عقد الاجتماعات المتزامنة قد سمح لمزيد من الأطراف وممثلي البلدان النامية بحضور اجتماعات مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن هذه المعلومات لا تقدم أي إشارة بشأن العدد الفعلي للأطراف أو ممثلي البلدان النامية الذين تابعوا المداولات بموجب الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة أو عن فعالية مشاركتهم. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه، في حالات عديدة، يمكن عد أي ممثل شارك في اجتماع مؤتمر الأطراف ومسجل في اجتماع الأطراف لأي من البروتوكولين أو كليهما مرتين. وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى أن عدداً كبيراً من البلدان النامية الأطراف كان ممثلاً بوفود صغيرة كان عليها أن تتناول قضايا متعددة أثناء الاجتماع، فقد تكون قدرتها على المشاركة بفعالية من حيث امتلاك الخبرة المناسبة محدودة أيضاً.

17- وبما أنه لم يكن هناك سوى ثلاثة اجتماعات لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا، فمن الصعب تحديد الاتجاهات. فقد دخل بروتوكول ناغويا حيز التنفيذ خلال الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في عام 2014، وبالتالي فإن المعلومات المتعلقة بالمشاركة على وجه التحديد في الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا غير متوفرة. وأثناء الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا، شاركت 53 (76 في المائة) من البلدان النامية الأطراف، ومثلها 320 مشاركاً. وخلال الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا، شاركت 73 (79 في المائة) من البلدان النامية، ومثلها 590 مشاركاً. وعلى الرغم من أن هذه

<sup>9</sup> مع ذلك، في بعض الحالات، مثلاً، عندما يكون أحد المشاركين من بلد نام عضواً في مكتب مؤتمر الأطراف، كان مشاركاً آخر من نفس الطرف يتلقى دعماً مالياً.

<sup>10</sup> تشير النسب المئوية إلى نسبة جميع البلدان النامية الأطراف المشاركة في الاجتماع. وهي تستند إلى عدد البلدان النامية الأطراف وقت الاجتماع.

الأرقام لا تقدم أي معلومات عن العدد الفعلي للأطراف أو ممثلي البلدان النامية الذين تابعوا المداولات بموجب الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا، فإن عقد الاجتماعات المتزامنة يسمح لمزيد من الأطراف وممثلي البلدان النامية حضور اجتماعات الأطراف في بروتوكول ناغويا.

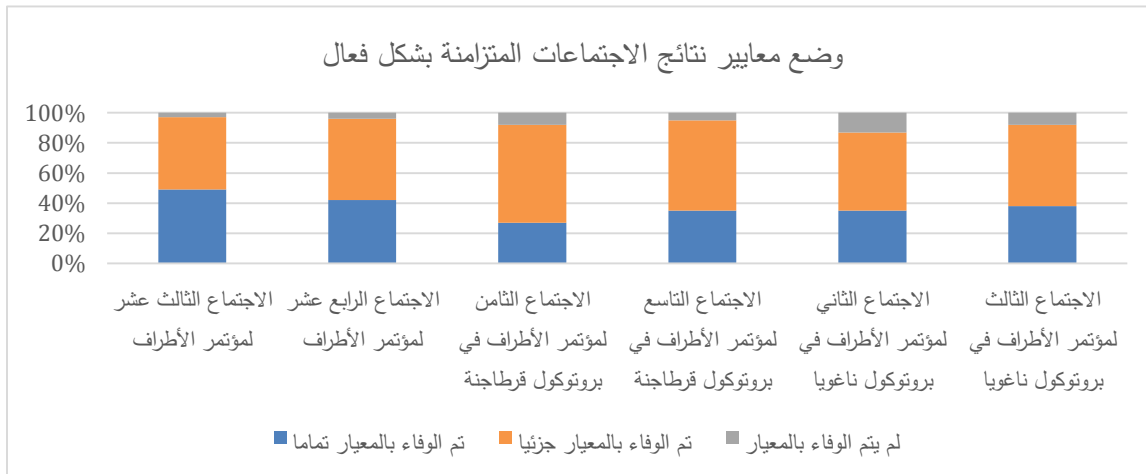
18- وإجمالاً، لا يبدو أن عقد الاجتماعات المتزامنة كان له تأثير على مستوى مشاركة البلدان النامية الأطراف في اجتماعات مؤتمر الأطراف. وفي حين زادت مشاركة البلدان النامية الأطراف في اجتماعات الأطراف في بروتوكول قرطاجنة، فإن من المهم ملاحظة عدم وجود معلومات كافية للتمكن من قياس فعالية هذه المشاركة. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك معلومات غير كافية للتمكن من استخلاص استنتاجات نهائية عما كان التأثير بالنسبة لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا.

### جيم - وضع النتائج بشكل فعال

19- ترد نتائج المعلومات التي تم جمعها من خلال الاستبيان الموزع على الأطراف بشأن وضع النتائج بشكل فعال خلال الاجتماعات المتزامنة في عامي 2016 و2018 في الشكل 5 أدناه.

### الشكل 5

#### الرد بشأن معايير وضع النتائج بشكل فعال



20- وعلى الرغم من اختلاف أعداد ونسب المجيبين، فإن ردود الأطراف على الإخطار، في كل من عام 2016 وعام 2018، تشير إلى أن عملية عقد الاجتماعات المتزامنة كانت أكثر فعالية بالنسبة للاتفاقية منها بالنسبة للبروتوكولين. وبالنسبة لكل من الاتفاقية والبروتوكولين، كانت نسبة المجيبين الذين أشاروا إلى عدم الوفاء بالمعيار صغيرة نسبياً، ولكن من الناحية الأخرى كان عدد الردود التي تفيد بعدم الوفاء بالمعيار إلا جزئياً كبيراً.

21- وأشارت بعض الأطراف، في تعليقاتها المكتوبة، إلى أن عقد الاجتماعات المتزامنة ساهم بشكل كبير في نتائج اجتماعات مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكولين، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الشاملة. وأكدت بعض الأطراف مرة أخرى أن حضور جميع جلسات الاجتماعات المتزامنة وأفرقة الاتصال المتزامنة كان صعباً بالنسبة للوفود الصغيرة ومن ثم خلق صعوبات في وضع النتائج بشكل فعال. ولوحظ أن التخطيط الجيد ساعد في تحسين فعالية العمليات. ومع ذلك، ينبغي تفادي أي تغييرات غير متوقعة في برنامج العمل قدر الإمكان لتزويد الأطراف والوفود بأقصى قدر من القدرة على التنبؤ والروية والشفافية.

22- وكانت نتائج الاستقصاء الإلكتروني للمشاركين مماثلة لنتائج الإخطار، أي كانت هناك أغلبية واضحة من المجيبين على الاستقصاء الذين شعروا أن عقد اجتماعات مؤتمر الأطراف والبروتوكولين بشكل متزامن كان فعالاً من حيث تحسين كفاءة

العمليات. ووافق 53 في المائة من المجهيين على ذلك، بينما أعرب ما يقرب من 14 في المائة عن موافقتهم الشديدة على ذلك. ولم يوافق على ذلك سوى حوالي 9 في المائة من المجهيين فقط، في حين لم يوافق 2 في المائة منهم على ذلك بشدة. وكان للنسبة المتبقية البالغة 22 في المائة رأي محايد بشأن هذه المسألة. وكانت النتائج مماثلة في حالة ردود المجهيين من الأطراف فقط (18 في المائة وافقوا بشدة، و55 في المائة وافقوا، و15 في المائة محايدون، و9 في المائة لم يوافقوا، و3 في المائة لم يوافقوا بشدة). وكانت النتائج مماثلة في حالة المجهيين الذين هم أطراف في بروتوكول قرطاجنة (24 في المائة وافقوا بشدة، و47 في المائة وافقوا، و14 في المائة ظلوا محايدين، و9 في المائة لم يوافقوا، و6 في المائة لم يوافقوا بشدة).

23- وحدد المجهيون على الاستقصاء، في تعليقاتهم المكتوبة، مزايا وعيوب مختلفة لعقد الاجتماعات المترامنة. وتضمنت المزايا التي تم تحديدها زيادة تبادل الآراء والمعلومات وتحقيق نتائج أكثر اتساقا عبر الاتفاقات الثلاثة، وتقصير المدة الإجمالية للاجتماعات، وأن الاجتماعات المترامنة أعطت مزيدا من الوضوح لعمل البروتوكولين وسمحت بإدراك الروابط بين العمليات الثلاث بشكل أفضل. ومن بين العيوب التي لوحظت صعوبة متابعة ثلاثة اجتماعات مختلفة، وصعوبة التنسيق، والعدد الكبير من أفرقة الاتصال المطلوبة. وقد لوحظ أن هذه المسائل تمثل مشكلة خاصة للوفود الأصغر حجما. غير أنه أشير إلى أن الاحتفاظ بمعلومات محدثة على الإنترنت بشأن الاجتماعات المنعقدة كان مفيدا. وتتمثل التحديات الأخرى التي أشير إليها في الوقت المحدود المتاح لمناقشة بعض المسائل، والحاجة إلى أن ينتظر المندوبون الجلسات عامة أو الأفرقة العاملة لتناول البنود الخاصة بهم، والقيود على تمويل مندوب واحد فقط لحضور الاجتماعات.

24- وإجمالا، يرد في الجدول أدناه طول الاجتماعات وعدد الجلسات في كل اجتماع منذ الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف والاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة.

#### الجدول - معلومات عن عدد الجلسات في كل اجتماع

متوسط عدد أفرقة الاتصال وأفرقة أصدقاء الرئيس في اليوم	عدد أفرقة الاتصال وأفرقة أصدقاء الرئيس	متوسط عدد الجلسات في اليوم	عدد الجلسات العامة ولسات الأفرقة العاملة <sup>11</sup>	طول الاجتماعات (بالأيام)	الاجتماعات
7.7	116	3.7	56	15	الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف والاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف في بروتوكول قرطاجنة
2.8	42	3.4	51	15	الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف والاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف في بروتوكول قرطاجنة
2.4	36	3.6	54	15	الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف والاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف في بروتوكول قرطاجنة والاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في بروتوكول ناغويا
6.3	76	3.8	46	12	الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف والاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف في بروتوكول قرطاجنة والاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف في بروتوكول ناغويا
5.0	55	3.6	40	11	الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف والاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في بروتوكول قرطاجنة والاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في بروتوكول ناغويا

<sup>11</sup> عدد الجلسات لا يعكس الجلسات التي عُقدت في إطار الجزء رفيع المستوى، حيث تُنظم أربع جلسات لكل اجتماع. وعلى عكس الاجتماعات السابقة، عندما عُقد الجزء رفيع المستوى بالتوازي، خلال الاجتماعات المترامنة لعامي 2016 و2018، عُقد الجزء رفيع المستوى قبل البدء الرسمي للاجتماع مباشرة.



25- وخلال الاجتماعات المتزامنة التي عُقدت في عام 2018، عُقدت 40 جلسة في شكل جلسات عامة وجلسات لأفرقة عاملة على مدار 11 يوما. وفي المتوسط، تم عقد 3.6 جلسة عمل في اليوم. ومع مراعاة أرقام عام 2016 وأرقام الاجتماعات السابقة، كان تأثير عقد الاجتماعات المتزامنة هو تقليل الطول الإجمالي للاجتماعات وعدد الجلسات العامة وجلسات الأفرقة العاملة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك في المتوسط جلسات عمل أقل قليلا في اليوم خلال الاجتماعات المتزامنة التي عُقدت في عام 2018.

26- وكان هناك أيضا انخفاض كبير في عدد اجتماعات أفرقة الاتصال وأفرقة أصدقاء الرئيس خلال الاجتماعات المتزامنة في عام 2018 - 55 اجتماعا - مقارنة باجتماعات عام 2016 المتزامنة وكذلك الاجتماعات السابقة. ويظهر هذا الانخفاض أيضا في متوسط عدد الاجتماعات في اليوم.

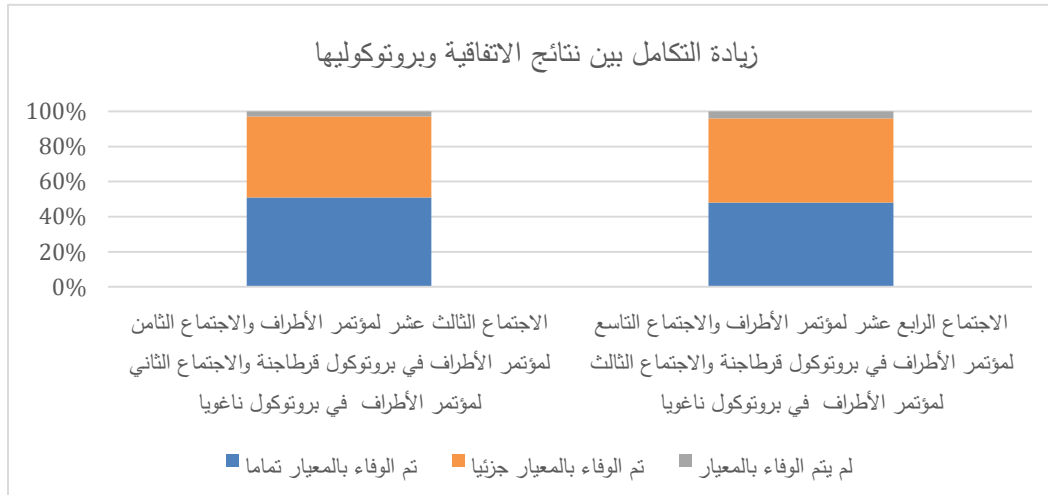
27- وباختصار، كان أثر عقد الاجتماعات المتزامنة يتمثل في تقليص مدة الاجتماعات، وكذلك التخفيض العام في عدد الجلسات العامة وجلسات الأفرقة العاملة. كما أدى إلى انخفاض متوسط عدد الجلسات العامة للأفرقة العاملة والجلسات العامة التي تُعقد كل يوم مقارنة بالسيناريو الذي عُقدت فيه الاجتماعات بشكل منفصل. وعندما يتعلق الأمر بجلسات الجزء رفيع المستوى، قد تكون التغييرات طفيفة. ويبدو أن عقد الاجتماعات بشكل متزامن قد أدى، من حيث العدد وفي المتوسط، إلى انخفاض في عدد اجتماعات أفرقة الاتصال أو أصدقاء الرئيس المنعقدة. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الجلسات العامة وجلسات الأفرقة العاملة، فضلا عن عدد اجتماعات أفرقة الاتصال وأصدقاء الرئيس، يتأثر أيضا بطبيعة وتعقيد المسائل التي تتم مناقشتها أثناء الاجتماعات.

### دال- زيادة التكامل بين الاتفاقية وبروتوكولها

28- أسفرت المعلومات التي تم جمعها من خلال الاستبيان الموزع على الأطراف بشأن زيادة التكامل بين الاتفاقية وبروتوكولها خلال الاجتماعات المتزامنة التي عُقدت في عامي 2016 و2018 عن النتائج الواردة في الشكل 6.

### الشكل 6

#### الرد بشأن المعايير المتعلقة بزيادة التكامل بين الاتفاقية وبروتوكولها



29- بالنسبة للاجتماعات المتزامنة التي عُقدت في عامي 2016 أو 2018، لم تكن هناك اختلافات ملحوظة عند النظر في الردود الواردة من البلدان النامية والمتقدمة بشكل منفصل، باستثناء عدم إشارة أي طرف من البلدان المتقدمة إلى عدم الوفاء بالمعيار.

30- وأشار العديد من الأطراف في تعليقاتها المكتوبة إلى أن عقد الاجتماعات المتزامنة كان له بعض الآثار الإيجابية. وعلى سبيل المثال، سمحت الاجتماعات المتزامنة بتناول المسائل الشاملة بطريقة متماسكة، وعززت الوعي، وسمحت بإقامة وتعزيز الاتصالات المباشرة بين المندوبين المعنيين وممثلي الهيئات المختلفة. غير أن عددا قليلا من الأطراف أشار إلى أنه من الضروري العمل بطريقة أكثر تكاملا بشأن المسائل الموضوعية. وتم التأكيد على أن هذه المسألة أكثر أهمية لضمان أن يعكس الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 الاتفاقية وبروتوكولها بطريقة كاملة ومتوازنة. وأشار آخرون إلى أن شكل الاجتماعات المتزامنة عزز زيادة فهم كيفية ارتباط الاتفاقية وبروتوكولها ببعضها البعض.

31- وأيدت غالبية الردود الواردة من الاستقصاء الإلكتروني للمشاركين الرأي الذي يفيد بأن عقد الاجتماعات المتزامنة يساعد على زيادة التكامل بين الاتفاقية وبروتوكولها. ووافق على ذلك 52 في المائة من المجيبين، في حين أعرب 19 في المائة منهم على موافقتهم بشدة. ولم يوافق على ذلك حوالي 4 في المائة من المجيبين في حين لم يوافق عليه بشدة 2 في المائة منهم. وعلاوة على ذلك، كان لأكثر من 23 في المائة من المجيبين رأي محايد بشأن هذه المسألة. وعندما تم النظر في الردود الواردة فقط من المشاركين الذين مثلوا الأطراف في الاجتماعات المتزامنة، وافق 54 في المائة على أن عقد الاجتماعات المتزامنة يزيد من التكامل بين الاتفاقية وبروتوكولها ووافق على ذلك بشدة 24 في المائة منهم. ولم يوافق على ذلك ما مجموعه 3 في المائة في حين لم يوافق على ذلك بشدة 2 في المائة منهم. وكان 17 في المائة من المشاركين محايدين.

32- وفي تعليقاتهم المكتوبة، كان المجيبون على الاستقصاء الإلكتروني إيجابيين بشكل عام فيما يتعلق بآثار عقد الاجتماعات المتزامنة على زيادة التكامل بين الاتفاقية وبروتوكولها. ومن بين الفوائد التي تم إبرازها، أشير إلى زيادة الوعي بعمليات الاتفاقات الثلاثة وزيادة المشاورات، فضلا عن تقليل التكاليف والوقت الذي يقضيه المندوبون بعيدا عن المكتب. غير أن بعض المجيبين أشاروا إلى أن الاجتماعات المتزامنة، التي تشمل جلسات ومناقشات موازية، لم تيسر التكامل، وخاصة للوفود الصغيرة. واقترح العمل على مواصلة تعزيز التكامل بين الاتفاقية وبروتوكولها، بما في ذلك، إن أمكن، تقليل عدد الوثائق الصادرة.

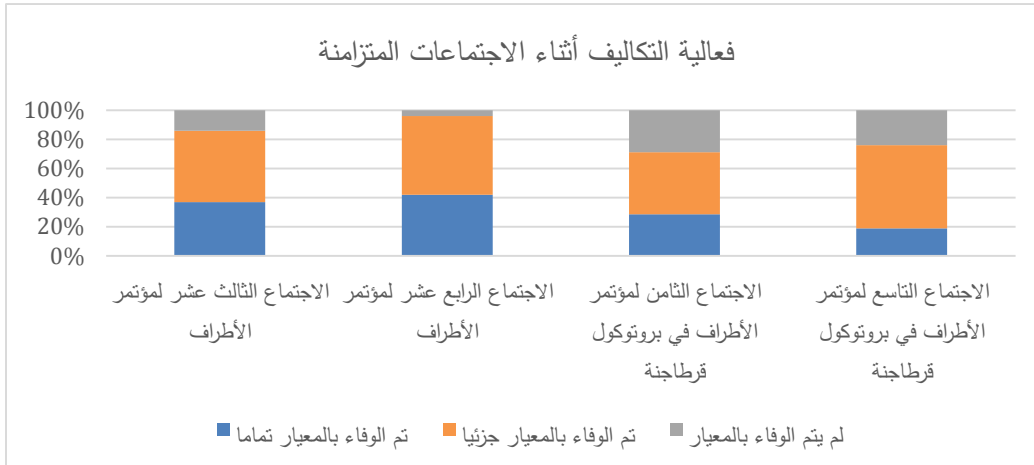
33- ونظرت لجنة الامتثال بموجب بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية في اجتماعها الرابع عشر في مسألة التكامل بين الاتفاقية وبروتوكولها أثناء الاجتماعات المتزامنة. وأشار أعضاء اللجنة، أثناء مناقشتهم للمسائل المتعلقة بالآلية المالية والموارد، إلى أن الاجتماعات المتزامنة سمحت بإجراء مناقشات أفضل وأكثر تكاملا بشأن المسائل المشتركة بين الاتفاقية وبروتوكولها، بما في ذلك تقديم الإرشاد إلى مرفق البيئة العالمية.<sup>12</sup>

#### هاء- فعالية التكاليف

34- أسفرت المعلومات التي تم جمعها من خلال الاستبيان الموزع على الأطراف بشأن فعالية التكاليف خلال الاجتماعات المتزامنة في عامي 2016 و2018 عن النتائج المبينة في الشكل 7.

<sup>12</sup> تقرير لجنة الامتثال بموجب بروتوكول قرطاجنة عن أعمال اجتماعها الرابع عشر (CBD/CP/CC/14/5)، الفقرة 15.

## الشكل 7 - الرد بشأن معايير فعالية التكاليف



35- وبالمقارنة مع المعايير الأخرى، كانت الفعالية من حيث التكاليف خلال الاجتماعات المتزامنة لعام 2016 هي التي رأت بشأنها أكبر نسبة من المجيبين بعدم الوفاء بالمعيار، ولا سيما فيما يتعلق بالاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة. وتبين المعلومات التي تم جمعها من خلال الاستبيان المتعلق بعام 2018 بشأن الاجتماعات المتزامنة أن معيار الفعالية من حيث التكاليف هو المعيار الذي يحتاج إلى أكبر قدر من التحسين، خاصة بالنسبة لاجتماعات الأطراف في بروتوكول قرطاجنة.

36- وأشارت الأطراف في تعليقاتها المكتوبة إلى أن الاجتماعات المتزامنة أدت إلى وفورات في التكاليف فيما يتعلق بتنظيم الاجتماعات، ومشاركة المندوبين، والترجمة الفورية، وتقليص طول الاجتماعات بشكل عام إلى أسبوعين بدلا مما كان يمكن أن يكون أربعة أسابيع. غير أن بعض الأطراف أشارت إلى أن هناك أثرا سلبيا على الفعالية من حيث التكاليف ناجم عن حاجة بعض المندوبين المشاركين في اجتماعات الأطراف في البروتوكولين إلى البقاء لفترة أطول من فترة الأسبوع الواحد، على سبيل المثال، أثناء الاجتماعات السابقة للأطراف في بروتوكول قرطاجنة. واقترح أيضا مواصلة استكشاف الخيارات لتحقيق أقصى استفادة من وقت المشاركين والسماح لهم بتخطيط مشاركتهم بكفاءة.

37- وبالإضافة إلى التكاليف المتعلقة بتمويل المشاركين، هناك مجموعة متنوعة من التكاليف المرتبطة بعقد اجتماعات الاتفاقية والبروتوكولين. وعلى سبيل المثال، تطلبت الاجتماعات المتزامنة التي عقدت في عام 2016 نفس العدد من موظفي الأمن من إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن كما كان الحال بالنسبة للاجتماعات السابقة لمؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف في البروتوكولين. وبما أن الاجتماعات كانت تعقد في وقت متزامن، لم تكن هناك حاجة إلى موظفي الأمن إلا لمدة 20 يوما، بينما كان حضورهم مطلوبا في السابق لمدة 26 إلى 28 يوما. غير أن إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن أبلغت الأمانة بأنه بالنظر إلى متطلبات الاجتماعات المتزامنة وعدد المشاركين في نفس الوقت في الموقع، لم يعد من المستدام تقديم خدمات كافية بنفس العدد من موظفي الأمن (30). وبالنسبة للاجتماعات المتزامنة لعام 2018، تمت زيادة عدد موظفي الأمن إلى 40 موظفا. ونتيجة لذلك، لم يؤد عقد الاجتماعات المتزامنة إلى تحقيق وفورات محددة فيما يتعلق بالأمن. وفيما يتعلق بالتكاليف الأخرى، فإن الاختلافات في الظروف الوطنية بين البلدان المضيفة تجعل المقارنة المباشرة للتكاليف صعبة جدا.

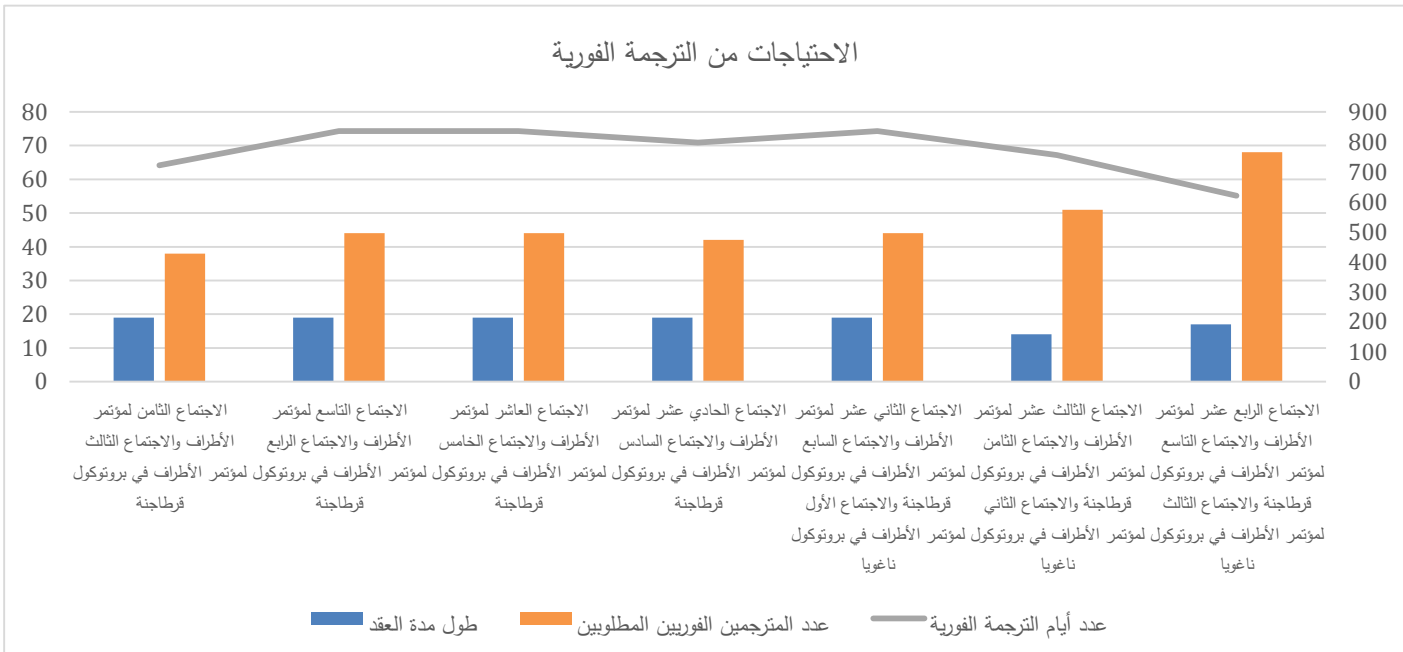
38- وفيما يتعلق بتكاليف الترجمة الفورية، تطلبت الاجتماعات المتزامنة التي عُقدت في عام 2016 مترجمين فوريين أكثر من الاجتماعات السابقة لمؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف في البروتوكولين. ومع ذلك، كان المترجمون مطلوبين لوقت أقل. وتم تأكيد هذا الاتجاه خلال الاجتماعات المتزامنة لعام 2018: تطلبت الاجتماعات المتزامنة لعام 2018 عمل مترجمين فوريين لمدة 620 يوما (68 مترجما فوريا لمدة 17 يوما) في حين أن الاجتماعات الثاني عشر والعاشر والتاسع لمؤتمر الأطراف والاجتماعات السادس والخامس والرابع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة تطلبت عمل مترجمين فوريين لمدة

836 يوما (44 مترجما فوريا لمدة 19 يوما)، وتطلب الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف والاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة عمل مترجمين فوريين لمدة 798 يوما (42 مترجما فوريا لمدة 19 يوما)، وتطلب الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف والاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة عمل مترجمين فوريين لمدة 722 يوما (38 مترجما فوريا لمدة 19 يوما) (انظر الشكل 8). غير أنه تجدر الإشارة إلى أن مدة عقد المترجمين الفوريين تعتمد على مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك طول الاجتماعات وعدد عطلات نهاية الأسبوع والبلد الذي يسافر منه المترجمون الفوريون للوصول إلى مكان الاجتماع. وبالتالي، فإن عقود المترجمين الفوريين لا تُحدد على أساس مدة الاجتماع فقط.

39- وفيما يتعلق بخدمات ترجمة الوثائق، تمثلت الممارسة للاجتماعات السابقة لمؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف في البروتوكولين في عمل مترجمين لمدة 840 يوما (40 مترجما لمدة 21 يوما). وخلال الاجتماعات المتزامنة لعام 2016، عمل مترجمين لمدة 630 يوما (45 مترجما لمدة 14 يوما). وخلال الاجتماعات المتزامنة لعام 2018، كانت هناك حاجة إلى عمل مترجمين لمدة 709 أيام للقيام بخدمات الترجمة للقمة الأفريقية والجزء رفيع المستوى واجتماعات مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف في البروتوكولين: تم توظيف 12 مترجما لمدة 17 يوما، و 8 مترجمين لمدة 16 يوما، و 29 مترجما لمدة 13 يوما. وتشير الخبرة المكتسبة إلى أنه عند عقد الاجتماعات المتزامنة، قد يلزم زيادة عدد المترجمين المعيّنين و/أو مدة عقودهم إلى حد ما من أجل تلبية احتياجات الاجتماعات بشكل أفضل.

## الشكل 8

### معلومات عن الاحتياجات من الترجمة الفورية

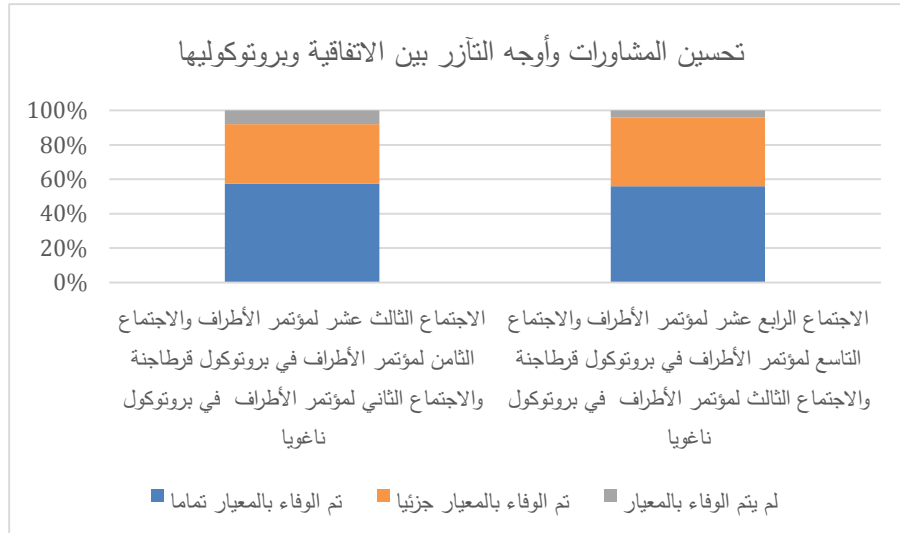


### واو- تحسين المشاورات والتنسيق وأوجه التآزر بين نقاط الاتصال الوطنية

40- ترد في الشكل 9 نتائج المعلومات التي تم جمعها من خلال الاستبيان الموزع على الأطراف بشأن تحسين المشاورات والتنسيق والتآزر بين نقاط الاتصال الوطنية خلال الاجتماعات المتزامنة التي عُقدت في عامي 2016 و 2018.

## الشكل 9

### الرد على معايير تحسين المشاورات والتنسيق والتآزر بين نقاط الاتصال الوطنية



41- وتشير الردود الواردة من الأطراف إلى أن الأطراف كانت ترى بوجه عام أن عقد الاجتماعات المتزامنة للهيئات الرئاسية للاتفاقية وبروتوكول قرطاجنة وبروتوكول ناغويا قد أدى إلى تحسين المشاورات والتنسيق والتآزر بين نقاط الاتصال الوطنية. ولم تكن هناك اختلافات ملحوظة عندما تم فحص الردود الواردة من البلدان النامية والمتقدمة بشكل منفصل.

42- وأشارت بعض الأطراف في تعليقاتها المكتوبة إلى أن عقد الاجتماعات المتزامنة قد ساعد على تحسين المشاورات والتنسيق والتآزر. وكان من رأي مختلف الأطراف أنه ينبغي تعزيز هذه التحسينات في الاجتماعات المقبلة. ومن ناحية أخرى، أشارت بعض البلدان النامية الأطراف إلى أنه كانت لديها قدرة محدودة على التنسيق والتشاور وبالتالي الاستفادة من هذه التحسينات، نظرا لأن مشاركا واحدا فقط من كل وفد تلقى دعما ماليا لحضور الاجتماعات. كما تم التأكيد على أن تعدد الاجتماعات لم يوفر الكثير من الوقت لعقد اجتماعات لجهات الاتصال الوطنية والتنسيق بينها. واقترح أحد الأطراف أن تنشئ الأمانة شبكة من نقاط الاتصال الوطنية يمكن من خلالها تبادل الخبرات والمعارف.

43- وكانت نتائج الاستقصاء للمشاركين في الاجتماعات المتزامنة مماثلة بوجه عام للردود الواردة من الأطراف من خلال الاستبيان. وكان من رأي غالبية المجيبين أن عقد الاجتماعات المتزامنة يسر التشاور والتنسيق بين المندوبين. ووافق 53 في المائة من المجيبين على ذلك في حين وافق حوالي 18 في المائة منهم على ذلك بشدة. ولو يوافق 6 في المائة فقط على ذلك في حين لم يوافق 2 في المائة منهم على ذلك بشدة. واتخذ ما مجموعه 21 في المائة من المجيبين موقفا محايدا بشأن هذه المسألة.

44- وأشار عدد قليل من المجيبين في تعليقاتهم المكتوبة إلى أن الاجتماعات المتزامنة أوجدت فرصا للتواصل. ومع ذلك، أشار آخرون إلى أن الاجتماعات المتزامنة جنبا إلى جنب مع جدول الأعمال المثقل بالبنود قللت الوقت المتاح للتنسيق والتشاور. ولوحظ أن هذا هو الحال خاصة بالنسبة للوفود الصغيرة. ودعا مختلف المجيبين إلى تمويل إضافي لجميع نقاط الاتصال للاتفاقية وبروتوكولها لتمكينهم من حضور الاجتماعات.

### زاي - مسائل أخرى

45- أثار المجيبون الذين يمثلون الأطراف قضايا أو شواغل إضافية في ردودهم. وأشار عدد منهم إلى أن عقد الاجتماعات المتزامنة فكرة جيدة بشكل عام وينبغي أن تستمر. غير أنهم سلطوا الضوء أيضا على بعض التحسينات المطلوبة لضمان فعالية العملية. وتشمل المسائل المحددة ما يلي: (أ) الحاجة إلى ضمان التمثيل المناسب للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول

الجزرية الصغيرة النامية؛ (ب) تنظيم جداول أعمال الاجتماعات الثلاثة بطريقة تجعلها محدودة من حيث عدد البنود وبسيطة قدر الإمكان؛ (ج) الحد من الحاجة إلى اجتماعات أفرقة الاتصال أو المجموعات غير الرسمية الأخرى مثل مجموعات أصدقاء الرئيس، مما يسمح بمشاركة وتنسيق أفضل بين الوفود ونقاط الاتصال. وأشار أيضا إلى أنه يلزم تخصيص وقت كاف للمشاركة والتنسيق في إطار كل من هذه الصكوك.

46- وعلق عدد من الأطراف والمشاركين الآخرين على الجزء رفيع المستوى. ودعت معظم التعليقات إلى عقد الجزء رفيع المستوى بالتوازي مع الاجتماعات المتزامنة أو في نهايتها<sup>13</sup> بدلا من عقده في البداية<sup>14</sup> بحيث يمكن للوزراء المشاركة في المناقشات الموضوعية والأحداث الأخرى والمشاركة في بناء توافق الآراء. كما أشار البعض إلى أن وجود الجزء رفيع المستوى في بداية الاجتماع عزز الحوار والتعاون ولكنه لم يرفع مستوى الطموح ولم يسمح للاجتماعات المتزامنة بالاستفادة من مشاركة الوزراء في تناول المسائل الخلاقية التي تنشأ قرب نهاية الاجتماعات. ومع ذلك، كان هناك رأي يفيد بأن إشراك مختلف القطاعات والوزراء في الجزء رفيع المستوى قد شجع على التعميم، وكانت هناك دعوة لزيادة مشاركة الوزراء وممثلي الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ورأى بعض المحييين أن توقيت الجزء رفيع المستوى ينبغي أن يستند إلى أهداف الجزء رفيع المستوى والمسائل التي تجري مناقشتها. وعلى سبيل المثال، أشير إلى أن عقد الجزء رفيع المستوى في نهاية الاجتماعات المتزامنة قد يبدو أنسب لاعتماد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

#### حاء- الملاحظات

47- تشمل الملاحظات التي يمكن استخلاصها من توليفة المعلومات المقدمة أعلاه ما يلي:

(أ) إجمالا، كانت نسبة الأطراف التي رأت أنه تم الوفاء بمعيار ما أكبر من تلك التي رأت أنه لم يتم الوفاء به. ومع ذلك، رأت غالبية الأطراف أنه تم الوفاء بمعظم المعايير جزئيا. وبالتالي، في حين رأى الكثيرون أن تجربة عقد الاجتماعات المتزامنة كانت إيجابية عموما، فمن الواضح أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لجعل الاجتماعات المتزامنة أكثر فعالية ولضمان الوفاء بجميع المعايير بالكامل؛

(ب) وفقا للاستعراض، فإن أنجح جوانب تجربة عقد الاجتماعات المتزامنة هي تلك المتعلقة بما يلي: (1) وضع النتائج بشكل فعال؛ (2) زيادة التكامل بين الاتفاقية والبروتوكولين؛ (3) تحسين المشاورات والتنسيق والتآزر بين نقاط الاتصال الوطنية. ورأت معظم الأطراف أن هذه المعايير قد تم الوفاء بها أو الوفاء بها جزئيا. وفيما يتعلق بالجانب (1)، رأت 4 في المائة فقط من الأطراف في الاتفاقية أنه لم يتم الوفاء بالمعيار (5 في المائة و 8 في المائة، على التوالي، للأطراف في بروتوكولي قرطاجنة وناغويا). وفيما يتعلق بالجانبين (2) و(3)، رأت 4 في المائة فقط من الأطراف أنه لم يتم الوفاء بالمعيار (لم يفصل الاستعراض بين الأطراف في الاتفاقية والأطراف في البروتوكولين بشأن هذين الجانبين)؛

(ج) كانت الجوانب الأقل نجاحا تتعلق بالمشاركة الكاملة والفعالة لممثلي البلدان النامية الأطراف والفعالية من حيث التكاليف، ولا سيما مشاركة المندوبين ذوي الخبرة والتجربة بشأن بروتوكول قرطاجنة. وفيما يتعلق بمشاركة ممثلي البلدان النامية الأطراف، انخفض عدد الأطراف التي رأت أنه تم الوفاء بالمعيار بالكامل، بينما زاد العدد زيادة طفيفة بالنسبة للبروتوكولين. ويلاحظ أيضا أن عدد الأطراف في الاتفاقية والبروتوكولين التي رأت أنه لم يتم الوفاء بالمعيار قد زاد. وفيما يتعلق بفعالية التكاليف، كانت هناك زيادة طفيفة في عدد الأطراف التي رأت أنه تم الوفاء بالمعيار بالكامل وانخفاض حاد في عدد الأطراف التي رأت أنه لم يتم الوفاء به، وهو أمر إيجابي. ومع ذلك، فيما يتعلق ببروتوكول قرطاجنة، كان هناك انخفاض حاد في عدد الأطراف التي رأت أنه تم الوفاء بالمعيار بالكامل، وانخفض عدد الأطراف التي رأت أنه لم يتم الوفاء به انخفاضاً طفيفاً. ومن بين المسائل التي حددتها الأطراف لتحسين عقد الاجتماعات المتزامنة كانت (1) الحاجة إلى ضمان التمثيل المناسب للبلدان

<sup>13</sup> أي قبل أيام قليلة من اختتام الاجتماعات المتزامنة.

<sup>14</sup> أي بعد الافتتاح الرسمي للاجتماعات المتزامنة وخلال فترة الأسبوعين.

النامية، (2) الحاجة إلى إعطاء الوقت الكافي للصوكوك الثلاثة في جلسات التفاوض، (3) الحاجة إلى تبسيط جداول أعمال الاجتماعات قدر الإمكان لتقليل الحاجة إلى أفرقة الاتصال؛

(د) أعطت الردود على الاستقصاء الإلكتروني، والتي أجاب فيها المشاركون في الاجتماعات المتزامنة بصفاتهم الشخصية، صورة مماثلة للاستبيان الموزع على الأطراف. وبشكل عام، رأى المجيبون على الاستقصاء أن عقد الاجتماعات المتزامنة لمؤتمر الأطراف واجتماعات الأطراف في بروتوكولي قرطاجنة وناغويا كان فعالا ويتسم بالفعالية من حيث التكاليف. كما رأى المجيبون بشكل عام أن العملية قد أدت إلى زيادة التكامل ويسرت المشاورات. ومع ذلك، أشار العديد من المجيبين إلى أن الحال لم يكن كذلك دائما، خاصة بالنسبة للوفود الأصغر، وأن نجاح الاجتماعات المتزامنة سيعتمد على ضمان تمثيل جميع الأطراف بشكل مناسب.

### ثانيا - تجربة الاجتماعات الافتراضية

48- أدى التباعد الجسدي المطلوب كإجراء أمان للحد من انتشار كوفيد-19 إلى إلغاء أو تأجيل العديد من الاجتماعات والفعاليات حول العالم. ولا يمكن أن تكون الاجتماعات الحضرية التي تنطوي على السفر والتفاعل عن قرب بين الأفراد في أماكن هذه الاجتماعات خيارا بسبب القيود التي تفرضها الحكومات من أجل مكافحة الجائحة. ونظرا لتعليق الاجتماعات الحضرية بين الخبراء وممثلي الحكومات منذ منتصف مارس/آذار 2020 تقريبا، كان لا بد من استكشاف ترتيبات افتراضية بديلة.

49- ويتوجيه من المكتب، وبالتشاور مع الرؤساء والمشاركين في مختلف الاجتماعات المقررة لعام 2020، تمكنت الأمانة من الحفاظ على الجدول الزمني لعدد من اجتماعاتها عن طريق إجراء الاجتماعات في إطار افتراضي. وبعض الاجتماعات الحاسمة والحساسة من حيث التوقيت التي عُقدت افتراضيا تشمل: (أ) اجتماع فريق الخبراء التقنيين المخصص لمعلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية، الذي عُقد من 17 إلى 20 مارس/آذار 2020؛ (ب) اجتماع فريق الخبراء التقنيين المخصص لتقييم المخاطر، الذي عُقد من 31 مارس/آذار إلى 3 أبريل/نيسان 2020؛ (ج) الاجتماع السابع عشر للجنة الامتثال بموجب بروتوكول قرطاجنة للأحيائية، الذي عُقد من 15 إلى 17 أبريل/نيسان 2020؛ (د) الاجتماع الرابع عشر لفريق الاتصال المعني ببروتوكول قرطاجنة للأحيائية، الذي عُقد من 20 إلى 23 أبريل/نيسان 2020؛ (هـ) الاجتماع الثالث للجنة الامتثال بموجب بروتوكول ناغويا بشأن الحصول وتقسام المنافع، الذي عُقد من 21 إلى 23 أبريل/نيسان 2020.

50- وينص النظام الداخلي لاجتماعات لجنة الامتثال بموجب بروتوكول قرطاجنة على أنه "يجوز استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية لغرض إجراء مشاورات غير رسمية بشأن المسائل قيد النظر. ولا يجوز استخدام الوسائل الإلكترونية لاتخاذ قرارات بشأن المسائل الموضوعية". ومع ذلك، استخدمت لجنة الامتثال، في الماضي، بوابتها التعاونية لإجراء مناقشات إلكترونية وتبادل المعلومات.<sup>15</sup> وبسبب الظروف الاستثنائية الناشئة عن الجائحة، وافقت اللجنة على أن تنظيم الاجتماعات في إطار افتراضي مناسب (على الرغم من المادة 15 من النظام الداخلي) وسيسمح للجنة باعتماد تقريرها، بما في ذلك التوصيات المقدمة إلى مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة.

51- كما عُقدت منتديات نقاش إلكترونية في السنوات الأخيرة، في إطار عملية بروتوكول قرطاجنة، كإجراء سابق أو تحضيرية للاجتماعات الحضرية. وكمثال على ذلك، قرر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة عقد مناقشات إلكترونية مفتوحة للأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين قبل عقد اجتماع مباشر لفريق الخبراء التقنيين المخصص بتقييم المخاطر. وتمثل الهدف من المناقشات الإلكترونية في مساعدة فريق الخبراء التقنيين المخصص، وتم استعراض مشروعين

<sup>15</sup> استُخدمت البوابة التعاونية للجنة الامتثال، والتي لا يمكن أن يصل إليها إلا أعضاء اللجنة، لتقديم مدخلات أو إجراء مناقشات تقنية حول المسائل التي تمت مناقشتها في اجتماعات اللجنة وجها لوجه.

والانتهاء منها لاحقا في ضوء التعليقات التي أُبديت في المناقشات الإلكترونية. وأُتيحت بعد ذلك لمداولات فريق الخبراء التقنيين المخصص.<sup>16</sup>

52- ونفذت الأمانة أيضا خطة أوسع نطاقا لإجراء عدة مشاورات غير رسمية افتراضيا بشأن مواضيع مختلفة رأت أنها تسهم في بند واحد أو أكثر من بنود جدول الأعمال المؤقت للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، والهيئة الفرعية للتنفيذ، والفريق العامل المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، بهدف تيسير عمل هذه الهيئات الفرعية في اجتماعاتها القادمة.

53- كما أصبحت الاجتماعات الافتراضية واعتماد القرارات عن بُعد من خلال الإجراء الكتابي أو إجراء الموافقة الصامتة أكثر تواترا في هيئات وعمليات الأمم المتحدة الأخرى في ضوء المستجدات المتطورة التي أحدثتها فيروس كوفيد-19. وعلى سبيل المثال، تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بعملها من خلال وسائل وترتيبات جديدة لضمان استمرارية الأعمال. وفي 27 مارس/آذار 2020، اتخذت الجمعية العامة القرار 544/74 بشأن إجراء اتخاذ قرارات الجمعية العامة أثناء جائحة كوفيد-19. وأذن القرار لرئيس الجمعية العامة، في الحالات التي يرى فيها أن عقد جلسة عامة للجمعية غير عملي بسبب جائحة كوفيد، بأن يعمم، بعد التشاور مع المكتب، مشاريع قرارات الجمعية على جميع الدول الأعضاء بموجب إجراء الموافقة الصامتة لمدة 72 ساعة على الأقل. وفي حالة عدم كسر الصمت، يُعتبر القرار معتمدا، وتحيط الجمعية العامة علما بالقرار في جلستها العامة الأولى. كما انعقدت جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعين افتراضيا. وتم افتتاحها في 18 أيار/مايو 2020، واتخذت قرارات بشأن البنود ذات الأولوية، وخاصة فيما يتعلق بكوفيد-19، وفي 19 أيار/مايو 2020، تم تعليقها والتخطيط لاستئنافها في وقت لاحق في عام 2021.

54- وهناك عدد من الحالات الأخرى التي تظهر تزايد ممارسة عقد الاجتماعات افتراضيا للسماح للمنظمات الدولية بمواصلة عملها أثناء الجائحة. كما تتزايد البنية التحتية التكنولوجية من حيث عدد منصات الاجتماعات الإلكترونية وأنواع التسهيلات التي تقدمها.

55- وعلى الرغم من أن عقد الاجتماعات افتراضيا أصبح ضروريا بسبب الصعوبات العملية المرتبطة بمتطلبات التدابير الحالية للتصدي للجائحة، فمن المرجح أن الاجتماعات الافتراضية قد تظل قائمة، وفي الواقع، أن تصبح شائعة بشكل متزايد في الاجتماعات الدولية، حتى بعد الجائحة. وتجعل هذه النظرة من المهم للغاية ضمان عقد الاجتماعات بطريقة شفافة وتشاركية فعالة. وينبغي تجنب أي آثار ضارة وطويلة الأجل على السياسات والإجراءات الدولية قد تنجم عن المشاركة المحدودة. ويعتمد نجاح المشاورات والمفاوضات الدولية على مدى وفعالية المشاركة والتواصل من قبل جميع المعنيين وفيما بينهم.

56- وقد أبرزت تجربة الأمانة في عقد بعض الاجتماعات افتراضيا على النحو المبين في الفقرة ٤٩ أعلاه بعض مواطن القوة والضعف المحتملة لهذا النهج. وتشمل نقاط القوة المحتملة الحد من انبعاثات الكربون وتقليل عدد الأيام التي يقضيها الخبراء والمسؤولون الحكوميون في السفر. وتشمل نقاط الضعف المحتملة تقليل وقت المناقشات في الجلسات الحية، والصعوبات التي تحدث عند انتشار المشاركين في العديد من المناطق الزمنية، وفقدان الديناميات الشخصية التي يمكن أن تساعد في الاتصالات وتدفق المناقشات في الاجتماعات التي تُعقد وجها لوجه (مثل المناقشات غير الرسمية في الممرات) والصعوبات في المشاركة لبعض البلدان التي تعاني من محدودية توصيلية الإنترنت والنفاذ إليها.

57- ووفقا لدراسة عن الاجتماعات الافتراضية<sup>17</sup> أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وساهمت فيها أمانة الاتفاقية أيضا، فإن النظام الداخلي لاجتماعات مختلف الهيئات الحكومية الدولية لا يتطلب صراحة عقد الاجتماعات وجها لوجه أو "حضورية"، على

<sup>16</sup> المقرر CP-9/13 بعنوان "تقييم المخاطر وإدارة المخاطر (المادتان 15 و16)"، نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

<sup>17</sup> دراسة عن الاجتماعات الافتراضية: أُعدت بالتشاور مع أمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والمكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أيار/مايو 2020.



الرغم من أنها مكتوبة بهذا الفهم. ولهذا السبب، تشير الدراسة إلى أنه لا ينبغي أن يكون هناك شرط قانوني صارم يشير إلى الحاجة إلى قرار رسمي لعقد الاجتماعات افتراضياً، خاصة في ظل ظروف استثنائية، مثل كوفيد-19. ومع ذلك، تشير الدراسة أيضاً إلى أنه "من أجل تحقيق الانفتاح والشفافية، إذا أصبحت الاجتماعات الافتراضية ممارسة متطورة، فقد ترغب الدول الأعضاء/الأطراف أو مكتب الهيئة المعنية في الاتفاق مقدماً على الاجتماع افتراضياً/السماح بالمشاركة الافتراضية عند الاقتضاء أو تأذن لهيئاتها الفرعية القيام بذلك".

58- وكبدأ عام، ينبغي أن تنطبق القواعد الإجرائية التي تنطبق على الاجتماعات الحضرية على الاجتماعات التي تُعقد بالوسائل الإلكترونية، ما لم ينص النظام الداخلي على خلاف ذلك أو تتفق الأطراف على خلاف ذلك. ومن المهم طمأنة الأطراف أن الاجتماعات الافتراضية ستُعقد بطريقة تضمن تمتعهم بنفس الحقوق والامتيازات والحماية التي يتمتعون بها في الاجتماعات الحضرية. ويمكن تحقيق ذلك إما عن طريق وضع واعتماد إجراءات التشغيل والتوجيهات التي تنطبق على الاجتماعات الافتراضية أو تعديل القواعد الإجرائية لإتاحة إمكانية تنظيم اجتماعات حضرية واجتماعات افتراضية. ويحتاج هذا الأمر إلى مزيد من الاستعراض وإلى قرار من الأطراف.

### ثالثاً - العناصر المقترحة للتوصية

59- قد ترغب الهيئة الفرعية للتنفيذ في اعتماد توصية على غرار ما يلي:

*إن الهيئة الفرعية للتنفيذ،*

*وقد نظرت في مذكرة الأمانة التنفيذية،<sup>18</sup>*

*تطلب إلى الأمانة التنفيذية، بالتشاور مع المكتب، أن تأخذ في الاعتبار المعلومات الواردة في القسم أولاً من مذكرة الأمانة التنفيذية<sup>18</sup> عند الانتهاء من تنظيم العمل المقترح للاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، والاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة والاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا.*

60- وقد ترغب الهيئة الفرعية للتنفيذ أيضاً في أن توصي مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في اجتماعه الخامس عشر، ومؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة في اجتماعه العاشر، ومؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا في اجتماعه الرابع أن تتخذ مقررًا، على التوالي، على غرار ما يلي:

*إن مؤتمر الأطراف،*

*إن مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية،*

*إن مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا بشأن الحصول وتقاسم المنافع،*

### ألف - تجربة الاجتماعات المتزامنة

*إن يشير إلى المقررات 27/12 و CP-7/9 و NP-1/12 و 26/13 و CP-8/10 و NP-2/12 و 32/14 و CP-9/8 و*

*و NP-3/10،*

*وقد استعرض تجربة عقد الاجتماعات المتزامنة لمؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة ومؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا، باستخدام المعايير المتفق عليها في وقت سابق،*

وإذ يضع في اعتباره آراء الأطراف والمراقبين الذين شاركوا في الاجتماعات المتزامنة التي عقدت في عامي 2016 و 2018 كما تم تجميعها وعرضها في مذكرات الأمانة التنفيذية بشأن استعراض تجربة عقد الاجتماعات المتزامنة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية واجتماعات الأطراف في البروتوكولين،<sup>19</sup>

1- يلاحظ مع الارتياح أن الاجتماعات المتزامنة اعتُبرت عموماً على أنها سمحت بزيادة التكامل فيما بين الاتفاقية وبروتوكولها، وتحسين المشاورات والتنسيق والتآزر بين نقاط الاتصال الوطنية المعنية؛

2- يلاحظ أن معظم المعايير قد اعتُبرت مستوفاة أو مستوفاة جزئياً، وأن المزيد من التحسينات في سير الاجتماعات المتزامنة أمر مرغوب فيه، ولا سيما لتحسين نتائج وفعالية اجتماعات الأطراف في البروتوكولين؛

3- يكرر أهمية ضمان المشاركة الكاملة والفعالة لممثلي البلدان النامية الأطراف، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية من بينها، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في الاجتماعات المتزامنة، وأهمية ضمان على وجه الخصوص المشاركة الكافية من جانب الممثلين في اجتماعات الأطراف في البروتوكولين بإتاحة التمويل اللازم لهذه المشاركة؛

4- يطلب إلى الأمانة التنفيذية، بالتشاور مع المكتب، أن تواصل تحسين تخطيط وتنظيم الاجتماعات المتزامنة المقبلة على أساس الخبرة المكتسبة حتى الآن والآراء التي أعربت عنها الأطراف والمراقبون؛

#### باء- تجربة الاجتماعات الافتراضية

إذ يشير إلى الفقرة 2 من المقرر 29/12، التي طُلب فيها إلى الأمانة التنفيذية استكشاف سبل زيادة كفاءة الاجتماعات، بما في ذلك عقد الاجتماعات من خلال الوسائل الافتراضية، والتطورات الأخرى في هذا الصدد،

وإذ يقر بالقيود المفروضة نتيجة لجائحة كوفيد-19 منذ مارس/آذار 2020، والتي جعلت الاجتماعات الحضرية غير عملية،

وإذ يدرك حدود الاجتماعات الافتراضية كما لوحظ من خلال الخبرة المكتسبة حتى الآن من ناحية، وفوائدها البيئية والمالية المحتملة من الناحية الأخرى،

5- يلاحظ مع التقدير التعديلات والترتيبات السريعة التي أجرتها الأمانة، والتفاهم والمرونة اللذين أبداهما الرؤساء والمشاركون، مما أتاح عقد عدد من الاجتماعات والمشاورات في إطار افتراضي استجابة للقيود الناتجة عن حالة الجائحة؛

6- يدعو الأطراف والمراقبين إلى التحلي بالمرونة وتشجيع ممثليهم على مواصلة المشاركة في الاجتماعات الافتراضية عن طريق تعزيز القدرات وإتاحة التسهيلات التقنية والتكنولوجية اللازمة لممثليهم للمشاركة في هذه الاجتماعات بفعالية؛

7- يطلب إلى الأمانة التنفيذية أن تعد تحليلاً للخبرة المكتسبة والدراسات ذات الصلة المتاحة، ولا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة، بشأن عقد اجتماعات افتراضية وتوفير خيارات لإجراءات هذه الاجتماعات، وأن تقدمه إلى الهيئة الفرعية للنظر فيه في اجتماعها الرابع؛

8- يطلب إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ أن تنظر في التحليل والخيارات المشار إليها في الفقرة 7 أعلاه وأن تقدم توصيات إلى الهيئات الرئيسية للاتفاقية والبروتوكولين للنظر فيها في اجتماعها المقبل.

<sup>19</sup> انظر [CBD/SBI/2/16/Add.1](#) والملاحظات الإعلامية ذات الصلة (INF/2 و CBD/SBI/2/INF/1).